

## القرار 37 (المراجع في كيغالي، 2022)

### سد الفجوة الرقمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (كيغالي، 2022)،

إذ يدرك

- (أ) استمرار التفاوت بين الذين يملكون النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والذين لا يملكونه، والذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها أو لا يملكون المهارات اللازمة لاستخدامها، وهو ما يشار إليه باسم "الفجوة الرقمية"؛
- (ب) أن توزيع المنافع المتأتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي لا يتم بشكل منصف بين البلدان النامية<sup>1</sup> والبلدان المتقدمة، وبين فئات المجتمع الواحد في تلك البلدان، أخذاً بعين الاعتبار التزامات القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بمرحلتها لرأب الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرصة رقمية؛
- (ج) أن تطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل والحماية البيئية والوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث والتخفيف من آثارها (إضافة إلى أهمية التنبؤ بها)، ومن اللازم تسخيرها لتحقيق التنمية في القطاعات الأخرى، ولذلك ينبغي تسريع الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة الكاملة منها لتعزيز الشمول الرقمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- (د) أن الفجوات في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتمادها يؤدي إلى تصاعد حاد في الفروق الاقتصادية والاجتماعية، بما لها من آثار سلبية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف المناطق المحرومة من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (هـ) أن الفجوة الرقمية تتسم بعدم المساواة في تيسر مرافق وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقنياً واقتصادياً، وفي مستوى تطوير البيئة التنظيمية ومستوى الوعي والمهارات اللازم لاستعمالها؛

<sup>1</sup> تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(و) أن هناك صلة واضحة بين أمور منها القدرة على تحمل تكاليف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، والنفاذ إلى الإنترنت بشكل خاص، ومستوى استخدامها،

و/أو يُذكر

(أ) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

(ب) بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لعام 2015، التي أقرّها القرار 69/313 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتزامها بسد الفجوة الرقمية؛

(ج) بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الوثيقة الصادرة عن الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

(د) بالقرار 25 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تقوية الحضور الإقليمي؛

(هـ) بالقرار 135 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في التنمية الدائمة والمستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية ذات الصلة؛

(و) بالقرار 139 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

(ز) بالقرار 191 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة؛

(ح) بالقرار 200 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن برنامج التوصيل في 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة؛

(ط) بالقرار 11 (المراجع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والتي تفتقر إلى الخدمات؛

(ي) بالقرار 16 (المراجع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان (LDC) نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ك) بالقرار 23 (المراجع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفيرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت؛

(ل) بالقرار 46 (المراجع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن مساعدة الشعوب والمجتمعات الأصلية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(م) بالتوصية 19 ITU-D (دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن توفير الاتصالات للمناطق الريفية والمناطق النائية؛

(ن) بالقرار 30 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(س) بالقرار 58 (المراجع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ع) بالقرار 201 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "تهيئة بيئة مؤاتية لنشر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

(ف) بالقرار 1-69 ITU-R (المراجع في شرم الشيخ، 2019) لجمعية الاتصالات الراديوية، بشأن تطوير الاتصالات العمومية الدولية الساتلية ونشرها في البلدان النامية،

*وإذ يلاحظ*

(/ ) أن توصيلية النطاق العريض ضرورية للغاية لتسريع التحول الرقمي من أجل سدّ الفجوة الرقمية وتحقيق جملة أهداف منها الشمول الرقمي؛

(ب) أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كثفت الطلب العالمي على النفاذ إلى الإنترنت وسرعة الإنترنت والقدرة على تحمل تكاليف الإنترنت بعد التحولات الرئيسية في استعمال الإنترنت وأنماط الحركة، حيث مكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مليارات الأشخاص من مواصلة العمل، والدارسة، والتسوق، والمعاملات، ورعاية الآخرين، والبقاء على اتصال بأحبائهم افتراضياً؛

(ج) أن محو الأمية الرقمية هو من متطلبات سد الفجوة الرقمية؛

(د) أن التحول الرقمي سيعود بالفائدة على فئات المجتمع كلها، ولا سيما النساء والفتيات والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة وكبار السن والسكان الأصليين وكذلك سكان المناطق النائية؛

(هـ) أن التحول الرقمي شرط لازم لسد الفجوة الرقمية ودفع عجلة التعافي المرن من الجائحة والأزمة العالميتين وما بعدهما، وأنه سيحسن التعليم ونوعية الحياة، ويساعد على توصيل جميع المواطنين في شتى أنحاء العالم، وييسر استخدام الموارد الوطنية على نحو فعال من أجل مستقبل المجتمع،

*وإذ يلاحظ كذلك*

(أ) أحكام برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، التي تحدد خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات المدرجة ضمن مسؤولية الاتحاد؛

(ب) بيان الحدث رفيع المستوى بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها (WSIS+10) ورؤية الحدث فيما يتعلق بالقمة لما بعد عام 2015، اللذين تم اعتمادهما في الحدث رفيع المستوى WSIS+10 (جنيف، 2014) الذي نسقه الاتحاد وأقرهما مؤتمر المندوبين المفوضين (بوسان، 2014)؛

(ج) المقاصد العالمية التي حددتها لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة لتحقيقها بحلول عام 2025،

*وإذ يقر*

(أ) بأن بيئة الاتصالات قد شهدت تطورات هامة بفعل الزيادة العالمية في الطلب على التوصيلية نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي أحدثت تحولاً في استعمال الإنترنت وفي حركة الإنترنت من المكاتب إلى المباني السكنية؛

(ب) بأن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد وسعت الفجوات الرقمية بين البلدان وضمن البلدان، وبين الجنسين، وبين الفئات العمرية، وفئات الإعاقة، وفئات الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وبين المناطق الجغرافية؛

(ج) بأن تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وزيادة الطلب عليها قد ساهما في تخفيض تكاليف المعدات والخدمات ذات الصلة وينبغي أن يستمر في ذلك كي يُضمن للجميع النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على قدم المساواة؛

(د) بأن هناك حاجة ملحة للاستمرار في إيجاد فرص رقمية والإسراع في اعتماد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للاستفادة من الثورة التي شهدتها وتشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر، والإقرار بالدور الذي ستؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضمان التعافي المرن من الجائحة والأزمة العالميتين؛

(هـ) بأن الأنشطة ذات الصلة للجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات تضمنت دراسات بشأن شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهميتها المحتملة في النظام الإيكولوجي للتوصيلية وتساعد على سد الفجوة الرقمية؛

(و) بأن الاتحاد التزم بتقليص الفجوة الرقمية وفقاً لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ولأهداف التنمية المستدامة (SDG) ذات الصلة؛

(ز) بأن من المهم للاتحاد أن يساعد على سد الفجوة الرقمية الوطنية والإقليمية والدولية في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تيسير التشغيل البيئي والتوصيل البيئي والتوصيلية العالمية لشبكات الاتصالات وخدماتها والقيام بدور رائد في عملية متابعة أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ غاياتها وأهدافها ذات الصلة والتركيز على سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع؛

(ح) بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستقيم نتائج وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDG) في عام 2030 ونواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2025،

وإذ يضع في اعتباره

(أ) دور الاتحاد الدولي للاتصالات كجهة محفزة وبشكل خاص دور قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D) كجهة منسقة ومشجعة على الاستعمال الرشيد للموارد في سياق مختلف المشاريع الموجهة نحو تقليص الفجوة الرقمية؛

(ب) أن برامج مكتب تنمية الاتصالات (BDT) في خطط عمله، فيما يتعلق بتنمية البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات قد قدمت المساعدة للبلدان النامية في مجال إدارة الطيف وفي مجال التنمية الفعالة والمجدية من حيث التكاليف لشبكات الاتصالات عريضة النطاق الريفية والوطنية والدولية، بما في ذلك الاتصالات الساتلية؛

(ج) أن عدداً كبيراً من المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة للاتحاد الدولي للاتصالات، تنفذ حالياً أنشطة متنوعة لسد الفجوة الرقمية، ومن هذه المنظمات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، واللجان الاقتصادية للأمم المتحدة، والبنك الدولي، واتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT)، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظمات كثيرة أخرى، وأن هذه الأنشطة قد ازدادت بعد انتهاء القمة العالمية لمجتمع المعلومات واعتماد برنامج عمل تونس وعلى الأخص بالنسبة للتنفيذ والمتابعة؛

(د) تعدد أصحاب المصلحة في القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات المتعددة الأطراف التي تسعى إلى سد هذه الفجوة؛

(هـ) أن تطوير تكنولوجيات الاتصالات الراديوية ونشر الخدمات والتطبيقات الأرضية والاستراتوسفيرية (مثل محطات المنصات عالية الارتفاع) والخدمات والتطبيقات الفضائية يتيح النفاذ المستدام والميسور التكاليف إلى المعلومات والمعارف، من خلال توفير خدمات اتصالات عالية التوصيلية (النطاق العريض) وتغطية واسعة (تغطية إقليمية أو عالمية) ما يسهم إسهاماً كبيراً في سد الفجوة الرقمية، مكملاً سائر التكنولوجيات على نحو ناجح، وممكناً البلدان من إقامة توصيلها بصورة مباشرة، سريعة يمكن التعويل عليها؛

(و) أن استخدام أنظمة كأنظمة التكنولوجيات السلكية واللاسلكية المنخفضة التكلفة، مثل الأنظمة المستعملة من أجل شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن يكون حلاً فعالاً لتوصيل المجتمعات الريفية والنائية والشحيحة الخدمات؛

(ز) أن الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد قد اعتمدت لوائح تنظيمية تتناول مسائل تنظيمية مثل التوصيل البيئي، وتحديد التعريفات، والخدمة الشاملة، وما إلى ذلك، مصممة لسد الفجوة الرقمية على المستوى الوطني؛

(ح) أن من الضروري تنسيق ما يبذله القطاعان العام والخاص من جهود لضمان أن تؤتي الفرص التي يتيحها مجتمع المعلومات منافعها، ولا سيما للفئات الأكثر حرماناً؛

(ط) أنه ينبغي على كل إقليم وبلد ومنطقة أن تتصدى لمشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية مع تأكيد أهمية التعاون في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي للاستفادة من الخبرات المكتسبة؛

(ي) أن الاستراتيجيات الوطنية لتقديم خدمات الاتصالات في البلدان النامية تساهم في خفض التكاليف التي يتكبدها المستعملون وفي سد الفجوة الرقمية،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

(أ) أن الهدف من إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسريع التحول الرقمي هو تحسين جودة كل جوانب حياتنا اليومية، وأن النفاذ العادل والميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو مفتاح الشمول الرقمي فضلاً عن التعافي القوي من الجائحة والأزمة العالمية؛

(ب) أن أمن هذه التطبيقات يستدعي بناء الطمأنينة والثقة في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) أنه نظراً لسرعة تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل قطاعات المجتمع، فإن التطبيقات المشار إليها في خط العمل جيم7 للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) تطلق العنان لتغييرات عميقة في الإنتاجية الاجتماعية مما يعجل بتحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام في الإنتاجية الصناعية، ومن ثم يتيح فرصة جيدة للبلدان النامية من أجل رفع مستواها في التنمية الصناعية وتحسين النمو الاجتماعي والاقتصادي فضلاً عن التعافي من الجائحة والأزمة العالمية؛

(د) أن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أعضاء الاتحاد من شأنه أن يساعد في تيسير وتسريع التحول الرقمي؛

(هـ) أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في العقد الماضي في توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تزال هناك فجوات رقمية، بين البلدان وداخلها، وعلى وجه الخصوص لا تمتلك العديد من البلدان البنية التحتية الأساسية اللازمة وخطط طويلة الأجل وقوانين ولوائح تنظيمية مناسبة وما شابه ذلك لتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحتاج إلى المعالجة من خلال إجراءات من بينها تعزيز بيئات السياسات التمكينية والتعاون الدولي لتحسين القدرة على تحمل التكاليف والنفاذ والتعليم وبناء القدرات وتعدد اللغات والحفاظ على الثقافة والاستثمار والتمويل المناسب، وكذلك تدابير لتسريع المعرفة والمهارات الرقمية وتعزيز التنوع الثقافي،

## يؤكد

(أ) أهمية التوجهات الرامية إلى توفير التمويل الشفاف اللازم لسد الفجوة الرقمية المعرب عنها في خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس والخطة الاستراتيجية للاتحاد، وأهمية ترجمتها إلى آليات عمل منصفة خصوصاً في المسائل المتصلة بإدارة الإنترنت، مع مراعاة النساء والفتيات والشباب والفئات الضعيفة والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الإغاثة في حالات الكوارث وتخفيف آثارها، والمبادرة المتعلقة بحماية الأطفال على الإنترنت؛

(ب) أن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات لديها برامج تهدف إلى سد الفجوة الرقمية، وأن برامج التمويل والمساعدة التقنية هذه ضرورية لسد هذه الفجوة في البلدان النامية، خاصة البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية،

## يلتزم

بتسريع وإعطاء الأولوية للعمل الذي يمكن أن يستفيد منه جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بغية وضع طرائق دولية وآليات خاصة لتعزيز التعاون الدولي من أجل تضييق الفجوة الرقمية، من خلال حلول في مجال التوصيلية ومحو الأمية الرقمية والتحول الرقمي لتسريع النفاذ المستدام والشامل للجميع والميسور التكاليف إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل، في الوقت نفسه، على الاستمرار في اختصار المراحل الزمنية لتنفيذ برنامج عمل التضامن الرقمي، انطلاقاً من خطة عمل جنيف ونتائج قمم توصيل العالم إضافة إلى برنامج عمل تونس والخطة الاستراتيجية للاتحاد وكذلك أولوياته العاجلة،

يقرر

أن يواصل مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، بالتعاون مع مكتبَي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية، اتخاذ التدابير اللازمة لتسريع تنفيذ مشاريع إقليمية للربط الفعال بين جميع أصحاب المصلحة والمنظمات والمؤسسات من مختلف القطاعات في علاقة تعاون مستمرة يتم في سياقها نشر المعلومات عبر الشبكات من أجل سد الفجوة الرقمية وفقاً لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها 1 و2 والمساهمة والعمل من أجل تحقيق برنامج التوصيل في 2030، فضلاً عن الأولويات الملحة العشر للأمم المتحدة لعام 2021 التي تدعو ضمن جملة أمور إلى اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية من خلال تنفيذ خارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي التي أطلقت في عام 2020،

### يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بالاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على تطوير سياسات وإطار تنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية بما في ذلك من أجل تقديم الخدمات عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وكذلك بناء القدرات في مجالي التوصيلية والنفاذ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والمجموعات المهمشة والضعيفة والمحرومة؛

2 بالاستمرار في متابعة عمل مكتب تنمية الاتصالات المنجز عملاً بالقرار 8 (المراجع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر في إعداد مؤشرات التوصيلية المجتمعية للفجوة الرقمية والمؤشرات المعيارية لكل دولة والرقم القياسي الوحيد، بالتعاون مع الهيئات المختصة في وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة، باستخدام الإحصاءات المتوفرة تكون المعلومات المتعلقة بالحالة الراهنة لكل بلد ومنطقة من حيث الفجوة الرقمية متاحة باستمرار في الموقع الإلكتروني للاتحاد بطريقة واضحة وسهلة الاستعمال؛

3 بالاستمرار في تشجيع مزايا تطوير معدات منخفضة التكلفة وحديثة وعالية الجودة لزبائن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن توصيلها مباشرة بالشبكات التي تدعم الإنترنت وخدمات وتطبيقات الإنترنت حتى يتسنى تحقيق وفورات الحجم الكبير والفوائد الاجتماعية نظراً لقبوله على نطاق العالم، مع مراعاة إمكانية استعمال الخدمات والتطبيقات الأرضية والستراتوسفيرية (محطات المنصات عالية الارتفاع) والفضائية، وتعزيز النهج التي تركز على الإنسان في الأطر التنظيمية والسياساتية؛

4 بالاستمرار في المساعدة في شن حملة توعية بين المستعملين من أجل إشاعة الثقة لدى المستعملين في خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

5 بتشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، ووضع نماذج أعمال أو أساليب أخرى لمساعدة مشغلي الاتصالات على تخفيض التكاليف مما يسهم في سد الفجوة الرقمية؛

6 بالاستمرار في الدعوة إلى الحاجة إلى أجهزة وخدمات ميسورة التكلفة والمساعدة على تخفيض تكاليف النفاذ من خلال دعوة أعضاء القطاع إلى استحداث تكنولوجيا ملائمة يمكن تكييفها لتناسب تطبيقات النطاق العريض وتتسم بانخفاض تكلفة تشغيلها وصيانتها، إذ يمثل ذلك هدفاً رئيسياً للاتحاد ككل وخصوصاً لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد (ITU-D)؛

7 بالاستمرار في تعزيز تطوير النماذج المبتكرة والتحول الرقمي لتحقيق النجاح في تخفيف وطأة الفقر وسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية؛

8 بالاستمرار في جعل هذه التطبيقات محور أنشطة البرنامج المعني في مكتب تنمية الاتصالات والتركيز على دوره الأساسي في تنفيذ مسائل الدراسة المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفترات الدراسة السابقة وفترات الدراسة القادمة؛

9 بالاستمرار في المساعدة على سد الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛

10 بالاستمرار في دعم وتنسيق الجهود الرامية إلى توصيل النساء والفتيات والشباب والفئات الضعيفة والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة لاستعمال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

11 بضمان أن تواصل البرامج الخاصة في إطار مراكز التدريب التابعة لأكاديمية الاتحاد (ATC) ومراكز التحول الرقمي (DTC) تناول المسائل الخاصة بالتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الدراية والمهارات الرقمية لتخفيف وطأة الفقر وتحسين جودة الحياة وإعطاء أولوية عليا لهذه المراكز؛

12 بضمان أن يؤدي مكتب تنمية الاتصالات دوراً أساسياً ومرناً ويفي بالغرض في سد الفجوة الرقمية وأن يتعاون بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد، من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد، لتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة، إضافةً إلى الإبقاء على قناة تواصل فعال بين أصحاب المصلحة الاستراتيجيين؛

13 بتسهيل المناقشات وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتحديات والفوائد الناجمة عن تنفيذ المشاريع أو الأنشطة المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو المشار إليها في خط العمل جيم 7 للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال الشراكات الاستراتيجية؛

14 بالاستمرار في تحديد التطبيقات الرئيسية التي تفي بالغرض للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، والتعاون مع المنظمات المتخصصة والمبادرات الوطنية ولجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) فيما يتعلق بسد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من أجل إعداد محتوى سهل الاستعمال وموحد للتغلب على حواجز الأمية الرقمية واللغة؛

15 بتشجيع الابتكار وتسريع استخدام واعتماد التكنولوجيات الناشئة، ووضع نماذج أعمال أو أساليب مبتكرة أخرى لمساعدة مشغلي الاتصالات، وكذلك شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تخفيض التكاليف والتغلب على العقبات الجغرافية مما يؤدي إلى تسريع الشمول الرقمي لسد الفجوة الرقمية؛

16 بأن يأخذ بعين الاعتبار أهمية أمن وسرية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشار إليها في خط العمل جيم 7 للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات وحماية الخصوصية، من أجل تسهيل المناقشات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية والأدوات والاستراتيجيات والآليات، وتحسين التعاون بين السلطات الحكومية، وتنفيذ خدمات حكومية سهلة الاستعمال، من خلال التكامل بين الخدمات وتطويرها للاحتياجات الشخصية، وتحسين نوعية واستعمال خدمات الحكومة الإلكترونية وزيادة الوعي بهذه الخدمات؛

17 بمواصلة دعم الدول الأعضاء في إعداد أطر سياساتية وتنظيمية من شأنها أن توسع وتدعم مشاركة شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سد الفجوة الرقمية؛

18 بالاستمرار في المساعدة على زيادة مشاركة المرأة والفتيات والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة وكبار السن والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية في مبادرات التحول الرقمي؛

19 بالنهوض بتنفيذ الدراسات أو المشاريع والأنشطة، بالتعاون مع قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R)، بغية بناء القدرات للاستخدام الفعّال لمورد المدار/الطيف لتوفير التكنولوجيات الأرضية والستراتوسفيرية والفضائية، بما في ذلك تكنولوجيات الاتصالات الراديوية الناشئة، من أجل دعم استخدام موارد المدار/الطيف لحفز تنمية النطاق العريض وسد الفجوة الرقمية، وخاصة في البلدان النامية؛

20 بمواصلة تحديد التطبيقات الرئيسية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والتعاون مع قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) لسد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

21 بضمان استمرار مكتب تنمية الاتصالات في أداء دور مركزي في سد الفجوة الرقمية وفي التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد، من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد، من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة، إضافةً إلى الإبقاء على قناة تواصل فعّال بين أصحاب المصلحة الاستراتيجيين وتأدية دور أساسي ومرن ويفي بالغرض؛

22 بتعزيز دراسة وتبادل وتطبيق نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية الرقمية وكذلك نماذج لمراكز مجتمع الإنترنت في المناطق الريفية والمعزولة؛

23 بمواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون، وفي الوقت نفسه ضمان مستوى مرتفع من الشفافية، مع المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة وجمعيات القطاع الخاص بشأن تنفيذ المشاريع الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، وإحاطة الدول الأعضاء علماً بحالة هذه الجهود على أساس منتظم، وإنشاء مورد في الموقع الإلكتروني للاتحاد حيث يمكن لأعضاء الاتحاد الحصول على معلومات عن المؤسسات الشريكة للاتحاد ووكالات الأمم المتحدة التي لديها برامج متاحة للتمويل والمساعدة التقنية فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية، وتحديث هذا المورد؛

24 بضمان تخصيص الموارد اللازمة في حدود الميزانية للامتثال لهذا القرار؛

25 بتعميم النواتج المتعلقة بتنفيذ هذا القرار بانتظام على جميع الدول الأعضاء،

يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مديري مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات

1 بدعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في زيادة الوعي والفهم بشأن تكنولوجيا الشبكات المصنفة<sup>2</sup> والمفتوحة<sup>3</sup> والقابلة للتشغيل البيئي، مثل شبكات النفاذ الراديوي المفتوح (Open RAN) وغيرها، من خلال تنظيم ورش عمل وأنشطة بناء القدرات الأخرى؛

2 بالعمل بالتعاون مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين لتسهيل تبادل المعلومات بشأن تطوير وتنفيذ هذه التكنولوجيات والحلول المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه، وكذلك مع الجهات الأخرى، بهدف تعزيز النفاذ الموثوق إلى النطاق العريض ميسور التكلفة، ولا سيما في المناطق والمجتمعات غير المخدومة والمحرومة،

يدعو الأمين العام إلى

1 إدراج موضوع الفجوة الرقمية في القائمة التي تحتوي على المجالات ذات الاهتمام المشترك للقطاعات الثلاثة والأمانة العامة؛<sup>4</sup>

2 الاقتراح على فريق التنسيق بين القطاعات المعني بالمسائل ذات الاهتمام المشترك (ISCG) أن يعتبر موضوع الفجوة الرقمية من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للقطاعات الثلاثة،

يدعو المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة وكيانات القطاع الخاص

إلى المساعدة في تنمية القدرات في سد الفجوة الرقمية ووضع نماذج أعمال مختلفة شاملة وتقي بالغرض ومستدامة من أجل تطوير تطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو التحول الرقمي، بما في ذلك من خلال مشاريع وبرامج من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية بطريقة شفافة،

<sup>2</sup> المصنفة تشير إلى الفصل بين المعدات والبرمجيات.

<sup>3</sup> المفتوحة تشير إلى جملة أمور منها المعايير المفتوحة والسطوح البيئية المفتوحة لدعم تكنولوجيا الشبكات القابلة للتشغيل البيئي.

<sup>4</sup> يقوم الأمين العام للاتحاد بتحديث هذه القائمة وفقاً للقرار 191 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد.

### يدعو الدول الأعضاء إلى

1 وضع سياسات ذات صلة والنهوض بها لتعزيز الاستثمار العام والخاص في تنمية وإنشاء تكنولوجيا أرضية وستراتوسفيرية وفضائية مثل محطات المنصات عالية الارتفاع في بلدانها ومناطقها، والنظر في إدراج استعمال هذه النظم ضمن خططها الوطنية و/أو الإقليمية الخاصة بالنطاق العريض، باعتبارها أداة إضافية ستساعد على سد الفجوة الرقمية وتلبية احتياجات التحول الرقمي، ولا سيما في البلدان النامية؛

2 أن تنظر، عند تنفيذها للقرار 17 (المراجع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن تنفيذ المبادرات المعتمدة إقليمياً على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية والتعاون بشأنها، في إمكانية تنفيذ مشاريع في إطار المبادرات الإقليمية المتعلقة بسد الفجوة الرقمية تعكس التكامل الأمثل للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

3 النظر في إمكانية النهوض بسياسات وآليات محو الأمية الرقمية، كوسيلة للمساعدة في سد الفجوة الرقمية؛ والمشاركة بنشاط في منتديات التعاون الإقليمية والعالمية التي تتدارس الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وبرامجها؛

4 تهيئة الظروف السياسية التي تسمح بالمنافسة الفعالة في السوق المحلية لخدمات النفاذ إلى الإنترنت بوصفها عاملاً هاماً في تخفيض تكلفة النفاذ إلى الإنترنت على المستعملين ومقدمي الخدمة؛

5 النظر في سياسات شمولية ومبتكرة لسد الفجوة الرقمية، مع مراعاة المبادرات الوطنية وشبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

### يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع إلى

1 أن تدمج في استراتيجياتها وبرامجها المتعلقة بالحكومة الإلكترونية إجراءات تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التعاون بين السلطات الحكومية، وتنفيذ خدمات رقمية سهلة الاستعمال، يمكن أن تشمل التكامل بين الخدمات وتطويعها للاحتياجات الشخصية لتحسين جودة واستعمال خدمات الحكومة الإلكترونية مع إجراءات لزيادة الوعي بهذه الخدمات؛

- 2 دعم جمع وتحليل البيانات والإحصاءات بشأن تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك في مجالات الزراعة والتعليم والرعاية الصحية والتصنيع والمعالجة والترفيه ووسائل الإعلام والنفط والغاز والنقل والسياحة والمدن الذكية المستدامة، مما يسهم في وضع وتنفيذ السياسات العامة وإجراء المقارنات بين البلدان؛
- 3 المشاركة بنشاط في منتديات التعاون الإقليمية والعالمية التي تتدارس الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وبرامجها؛
- 4 المشاركة في دراسة دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم التعليم من خلال المساهمة بخبراتهم فيما يتعلق باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التعليم الشامل في جميع أنحاء العالم؛
- 5 النظر في توسيع نطاق تنفيذ المشاريع والبرامج لتعزيز تنمية قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك بمشاركة الاتحاد، من أجل سد الفجوة الرقمية وتقديم معلومات عن هذه المشاريع والبرامج إلى مكتب تنمية الاتصالات؛
- 6 تزويد الاتحاد بالتجارب الخاصة بأحدث توصيلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، لوضعها بعد ذلك في الموقع الشبكي لقطاع تنمية الاتصالات،

#### يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين

إلى المشاركة والمساهمة في الأنشطة المشار إليها في الفقرتين 1 و2 أعلاه من "يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مديري مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات"، وبذل جميع الجهود اللازمة لتعزيز تهيئة بيئة مؤاتية من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر للتوصيلية عريضة النطاق الحيادية من حيث التكنولوجيا، وخاصة في البلدان النامية.